الإصلاح السياسي والمجتمعي: جدلية القيم والسلطة

Political and Social Reform: The Dialectic of Values and Power

حمزة تجاني، دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

HAMZA TIJANI, Doctor of Public Law and Political Science

ملخص:

يُعدّ الإصلاح السياسي والمجتمعي مسارًا معقدًا يتقاطع فيه البعد القيمي مع منطق السلطة. فكل محاولة لتجديد النظام السياسي أو تحديث البنية الاجتماعية تظل رهينة بطبيعة القيم التي تحكم الوعي الجمعي، وبكيفية توظيف السلطة لهذه القيم إما لتعزيز الشرعية أو لتبرير الهيمنة.

فالإصلاح لا يتحقق عبر القوانين والمؤسسات وحدها، بل من خلال إعادة بناء الثقة الأخلاقية بين المواطن والدولة، وربط القرار السياسي بالمصلحة العامة لا بالمصالح الفئوية. وتُبرز تجارب جيل Z اليوم هذا التحول بوضوح، إذ أصبحت المطالبة بالإصلاح ترتبط بالكرامة، والشفافية، والعدالة الاجتماعية، أي بعودة البعد القيمي إلى قلب الفعل السياسي.

إن جدلية القيم والسلطة تطرح سؤال التوازن بين القوة والأخلاق، بين فعالية القرار ومشروعيته، مما يجعل أي إصلاح حقيقي مرهونًا بقدرة الدولة والمجتمع معًا على تحقيق المصالحة بين المصلحة والضمير.

كلمات مفاتيح: الإصلاح السياسي – الإصلاح المجتمعي – جيل زيد – العدالة الاجتماعية –الديمقراطية القيمية.

Abstract:

Political and societal reform is a complex process where the value dimension intersects with the logic of power. Every attempt to renew the political system or modernize the social structure remains hostage to the nature of the values that govern collective consciousness and to how the authorities employ these values, either to enhance legitimacy or to justify domination.

Reform is not achieved through laws and institutions alone, but rather through rebuilding moral trust between citizens and the state, and linking political decisions to the public interest rather than to factional interests. The experiences of Generation Z today clearly highlight this shift, as the demand for reform has become linked to dignity, transparency, and social justice—in other words, to the return of the value dimension to the heart of political action.

The dialectic of values and power raises the question of the balance between power and morality, between the effectiveness of decisions and their legitimacy. This makes any real reform contingent on the ability of both the state and society to achieve reconciliation between self-interest and conscience.

Keywords: Political reform – Societal reform – Generation Z – Social justice – Value-based democracy. Political and societal reform is a complex process where the value dimension intersects with the logic of power. Every attempt to renew the political system or modernize the social structure remains hostage to the nature of the values that govern collective consciousness and to how the authorities employ these values, either to enhance legitimacy or to justify domination.

Reform is not achieved through laws and institutions alone, but rather through rebuilding moral trust between citizens and the state, and linking political decisions to the public interest rather than to factional interests. The experiences of Generation Z today clearly highlight this shift, as the demand for reform has become linked to dignity, transparency, and social justice—in other words, to the return of the value dimension to the heart of political action.

The dialectic of values and power raises the question of the balance between power and morality, between the effectiveness of decisions and their legitimacy. This makes any real reform contingent on the ability of both the state and society to achieve reconciliation between self-interest and conscience.

Keywords: Political reform – Societal reform – Generation Z – Social justice – Value-based democracy.

المقدمة

يشكل موضوع الإصلاح السياسي والمجتمعي إحدى الإشكاليات الكبرى التي رافقت تطور الفكر الإنساني منذ أن بدأ الإنسان في مساءلة طبيعة السلطة وحدودها، وفي البحث عن السبل الكفيلة بإقامة العدل والمساواة داخل الجماعة. ورغم توالي الدعوات إلى الإصلاح عبر مختلف الأزمنة، فإن المفارقة التي تطبع واقع المجتمعات المعاصرة تكمن في كثرة الخطابات الإصلاحية مقابل بطء التغيير الفعلي على أرض الواقع. فالإصلاح غالبًا ما يُرفع كشعار سياسي أو اجتماعي، لكنه نادرًا ما يتحول إلى فعل مؤسسي وأخلاقي ملموس ينعكس على حياة الناس وقيمهم اليومية.

من هذا المنطلق، تتبدى الحاجة إلى مساءلة الأساس القيمي لأي إصلاح سياسي، فالمؤسسات لا تنبع من فراغ، بل من بيئة ثقافية وأخلاقية تُنتجها. فحين تتآكل منظومة القيم داخل المجتمع، يصبح الفساد السياسي نتاجًا طبيعيًا لذلك الانحلال الأخلاقي، ويتحول الفعل السياسي إلى انعكاسٍ لفسادٍ مجتمعي متجذر في السلوك والممارسات اليومية. ويكفي أن نتأمل في ظاهرة الرشوة الانتخابية، حيث يبيع بعض الأفراد أصواتهم مقابل مكاسب مادية آنية، لندرك أن المشكلة لا تكمن فقط في المرشحين أو الأحزاب، بل في ضمير جماعي فقد بوصلته الأخلاقية.

غير أن المشهد لم يعد جامدًا كما في السابق؛ فمع بروز جيل Z – جيل التحول الرقمي والوعي الشبكي – نشأت موجة جديدة من الحركات الاحتجاجية ذات طبيعة مغايرة في الشكل والمضمون. هذا الجيل لا يعبر عن رفضه عبر الأحزاب أو النقابات التقليدية، بل عبر منصات التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى فضاءات للمساءلة والمقاومة الرمزية. وهكذا فبروز جيل Z أعاد النقاش حول تشكيل معايير المشاركة والإصلاح، مؤسِّسًا لوعي جمعي جديد يتقاطع فيه السياسي مع الأخلاقي، والفعل الواقعي مع الفعل الافتراضي.

انطلاقًا من ذلك، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

يتحدد جوهر هذه الدراسة في بحث إمكانية تحقيق إصلاح سياسي حقيقي في سياق تتجذر فيه مظاهر الفساد القيمي والأخلاقي داخل البنية المجتمعية، مع استكشاف موقع ودور جيل جديد في إعادة تشكيل معايير الإصلاح والمقاومة في زمن التحول الرقمي وما يطرحه من رهانات على مستوى الوعي والممارسة السياسية.

- **من هنا يمكن طرح التساؤلات التالية قصد الإجابة والتحليل:**

هل يمكن تحقيق إصلاح سياسي حقيقي في ظل فساد قيمي وأخلاقي متجذر في المجتمع؟

وما موقع جيل Z في إعادة تشكيل معايير الإصلاح والمقاومة في زمن التحول الرقمي؟

المبحث الأول: في مفهوم الإصلاح وجدليته الفلسفية

يُعدّ الإصلاح أحد المفاهيم المحورية في الفكر السياسي والفلسفي، لأنه يلامس جوهر العلاقة بين الإنسان والنظام الذي يحكمه، وبين القيم التي تؤطر سلوكه وممارساته داخل المجتمع[1]. فالإصلاح في معناه العميق ليس مجرد تصحيحٍ إداري أو قانوني، بل هو تجديد في الرؤية الأخلاقية والسياسية للحياة الجماعية، غايته تحقيق الانسجام بين السلطة والفضيلة، بين القانون والضمير.

1. الإصلاح كمفهوم فلسفي.

يشكل الإصلاح كمفهوم فلسفي مجالا للتفكير في إمكانية تجاوز واقع النقص والفساد نحو تحقيق الكمال الإنساني والمجتمعي، اذ يرتبط بمسعى دائم لإعادة بناء القيم والنظام وفق مبادئ العدالة والعقل2. فهو ليس مجرد تغيير مؤسساتي، بل فعل تأملي يعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والمجتمع والسلطة في ضوء فكرة المصلحة العامة.

أ. عند أفلاطون وأرسطو: المدينة الفاضلة والغاية الأخلاقية من الحكم

اعتبر **أفلاطون** في الجمهورية أن المدينة لا يمكن أن تبلغ السعادة إلا إذا كان الحكم بيد الفلاسفة، لأنهم وحدهم يمتلكون المعرفة الحقيقية بالخير. فالإصلاح السياسي، في نظره، يبدأ من إصلاح النفس، ومن تطهيرها من الأهواء والرغبات التي تفسد العدالة. وهكذا، تصبح المدينة الفاضلة انعكاسًا لنظامٍ أخلاقي داخلي يحكم الفرد والمجتمع معًا[3].

أما **أرسطو**، فقد نظر إلى السياسة بوصفها علمًا عمليًا غايته تحقيق الخير الأسمى للإنسان، أي العيش وفق الفضيلة في مجتمع منظم. فالحكم الصالح عنده لا ينفصل عن الأخلاق، بل يستمد منها مشروعيته. من هنا، يكون الإصلاح السياسي هو السعي إلى تحقيق التوازن بين العدالة والمصلحة العامة، لا مجرد إدارةٍ تقنية للسلطة[4].

ب. عند روسو وكانط: الإرادة العامة والواجب الأخلاقي كأساس للسياسة

أما جان جاك **روسو**، فأسّس لفكرة الإصلاح السياسي على مبدأ الإرادة العامة، حيث لا تكون الحرية الحقيقية في التمرد على القوانين، بل في الطاعة للقوانين التي نسنها لأنفسنا. فالفساد السياسي، في نظره، يظهر حين تُغلب المصلحة الخاصة على الإرادة العامة، فيتحول الحاكم إلى وكيل لفئة لا لمجتمع. الإصلاح إذن هو استعادة العقد الاجتماعي الذي يربط بين المواطنين على أساس المساواة والكرامة[5].

---

[1] أفلاطون، **الجمهورية**. دار التنوير بيروت، 1981، ص: 112.

[2] ارسطو، **السياسة**. دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، 1990، ص: 75.

[3] أفلاطون، مرجع سابق، ص: 115.

[4] أرسطو، مرجع سابق، ص: 80.

[5] روسو، **العقد الاجتماعي**. دار النهظة، الطبعة الثانية، 1985، ص: 54.

بينما رأى إيمانويل **كانط** أن السياسة لا تكتسب شرعيتها إلا إذا كانت منسجمة مع الواجب الأخلاقي. فليس كل ما هو نافع سياسياً مشروع أخلاقياً، لأن الغاية لا تبرر الوسيلة. ومن هنا ينبع جوهر الإصلاح عند كانط في إخضاع السياسة للأخلاق، بحيث تصبح العدالة غاية السلطة لا وسيلتها[1].

ج. في الفكر العربي والإسلامي: الإصلاح الأخلاقي أساس العمران والسياسة

في التراث العربي والإسلامي، برزت فكرة الإصلاح بوصفها واجباً دينياً ومدنياً معًا. فقد أكد الماوردي في الأحكام السلطانية أن صلاح الراعي أساس لصلاح الرعية، وأن الحكم لا يستقيم إلا إذا قام على العدل والشورى[2]. أما أبو حامد الغزالي فقد ربط بين فساد الحكام وفساد العلماء، ورأى أن "الناس على دين ملوكهم"، أي أن الانحراف في قمة الهرم السياسي ينساب إلى قاعدة المجتمع، فيصبح الإصلاح الأخلاقي شرطًا للإصلاح السياسي[3].

في حين أن ابن خلدون فقد حلّل الظاهرة السياسية بعمق سوسيولوجي، مبينًا أن انحلال الدولة يبدأ من فساد العصبية، ومن ترفٍ يُميت الوازع الديني والأخلاقي في النفوس. فالعمران لا يزدهر إلا بقيم الصدق والتعاون والعدل، وهي قيم إذا فُقدت انهار المجتمع والدولة معًا[4].

إذن، يتضح من خلال هذه القراءات المتعددة أن الإصلاح، في جوهره، مشروع قيمي قبل أن يكون مشروعًا مؤسساتيًا، وأن الفلسفة السياسية منذ نشأتها كانت تربط بين صلاح الحكم وصلاح الأخلاق.

2. جدلية الأخلاق والسياسة

تُعد العلاقة بين الأخلاق والسياسة من أكثر الإشكاليات تعقيدًا في الفكر الفلسفي. فبين من يعتبر السياسة مجالاً للواقعية والمصلحة، ومن يرى فيها امتدادًا للفضيلة والعدالة، ظلت هذه الجدلية محور النقاش حول إمكان إصلاح السياسة عبر الأخلاق[5]. فالسياسة، في أصلها، ليست مستقلة عن الأخلاق، بل تتغذى منها وتستمد منها معناها. فحين تنهار منظومة القيم داخل المجتمع، تنحدر الممارسة السياسية بدورها نحو الأنانية والفساد. ويصبح السياسي مجرد عاكسٍ للثقافة السائدة لا مصلحًا لها[6].

ومن أبرز مظاهر هذا الانفصال بين الأخلاق والسياسة في المجتمعات الحديثة، ظاهرة الرشوة في الانتخابات، حيث يُباع الصوت الانتخابي وكأنه سلعة في سوق المصالح. هذه الممارسة ليست مجرد خرقٍ قانوني، بل هي رمز فلسفي لانهيار الضمير

---

[1] كانط، **الأسس الميتافيزيقية للأخلاق**. دار الفكر، الطبعة الأولى، 1978، ص:98.

[2] الماوردي، **الأحكام السلطانية**. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2000، ص: 65.

[3] الغزالي، **إحياء علوم الدين**. دار صادر، الطبعة الخامسة، 1995، ص: 212.

[4] ابن خلدون، **المقدمة**. دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 2003، ص: 133.

[5] كانط، مرجع ساب، ص: 105.

[6] ابن خلدون، مرجع سابق، ص: 140.

الجماعي، لأنها تمثل لحظةً يُستبدَل فيها المبدأ بالقيمة المادية، والواجب بالمنفعة[1]. إنها صورة مكثفة لعطبٍ قيمي عميق يجعل الفساد السياسي نتيجة منطقية لفسادٍ مجتمعي متجذر.

وبذلك، يصبح الإصلاح السياسي مستحيلاً دون إصلاح الإنسان نفسه، لأن النظم لا تقوم إلا على القيم التي يحملها الأفراد. فالسياسة في النهاية، هي مرآة الأخلاق الجماعية، وما من مدينة فاضلة بلا نفوس فاضلة[2].

المبحث الثاني: الفساد القيمي كمنشأ للفساد السياسي

يُعدّ الفساد السياسي في جوهره انعكاسًا لبنية اجتماعية مختلّة أكثر مما هو انحراف فردي عابر. فحين تتحول القيم من ضوابط للسلوك إلى أدوات للمصلحة، ينشأ نوع من الانفصال بين الأخلاق والممارسة الواقعية، وتغدو السياسة امتدادًا لهذا الانهيار القيمي لا نقيضًا له. فكل نظام سياسي، مهما كانت صيغته القانونية والدستورية، يظل مرآةً للمجتمع الذي أنشأه، لأن السلطة لا تُمارَس في الفراغ، بل تنبع من الثقافة الأخلاقية والاجتماعية التي تسود بين الناس[3].

1. المنظور السوسيولوجي

المنظور السوسيولوجي يعنى بدراسة الظواهر الاجتماعية في سياقاتها البنيوية والثقافية، محاولاً تفسير التفاعلات التي تشكل الوعي الجمعي وتوجّه السلوك الفردي والجماعي[4]فهو منظور يكشف عن الروابط الخفية بين البنية الاجتماعية والقيم والمؤسسات، وكيف تسهم هذه العناصر في إنتاج الاستقرار أو تغذية التحول والاحتجاج داخل المجتمع.

أ. تآكل الثقة بين المواطن والمؤسسات

إن أول مظهر من مظاهر الفساد القيمي يتمثل في تآكل الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. فحين يفقد الفرد الإيمان بعدالة القانون ونزاهة الجهاز الإداري، يصبح الميل إلى التحايل أو الرشوة سلوكًا مبررًا في نظره. ويحل منطق "الوساطة" و"المعرفة" محل مبدأ الاستحقاق والكفاءة، مما يخلق حلقةً مفرغة يتغذى فيها الفساد من انعدام الثقة، وينمو انعدام الثقة من استفحال الفساد[5]. في مثل هذا السياق، تتحول مؤسسات الدولة من فضاءٍ للحق إلى مجالٍ للانتهازية، ويغدو المواطن متفرجًا ساخرًا بدل أن يكون شريكًا ناقدًا، وهو ما يضعف الحسّ الجماعي بالمسؤولية السياسية والاجتماعية.

ب. تطبيع الفساد اليومي في المعاملات الاجتماعية

[1] الغزالي، مرجع سابق، 220.

[2] أفلاطون، مرجع سابق، ص: 120.

[3] ابن خلدون، مرجع سابق، ص: 145.

[4] بارسونز، **الأنظمة الاجتماعية**. دار المشرق، الطبعة الثانية، 1978، ص: 62.

[5] غزالي. مرجع سابق، ص: 210.

يتجلى الفساد القيمي أيضًا في تطبيع الممارسات غير الأخلاقية داخل الحياة اليومية، بحيث تُصبح الرشوة الصغيرة، والغش في المعاملات، والتحايل الإداري، أمورًا "عادية" لا تُثير الاستنكار. هذه الممارسات التي تُرتكب في الظل، تهيئ المناخ الثقافي لتقبل الفساد في العلن[1].

فحين يُقدّم المواطن "هدية" للحصول على خدمة مستحقة، أو حين يلتف حول القانون باسم "الضرورة"، فهو يساهم، دون وعي، في ترسيخ ثقافة تجعل من الفساد نمط عيش لا سلوكًا شاذًا. وهنا يفقد الإصلاح السياسي معناه، لأن القوانين مهما كانت صارمة، لا تصمد أمام مجتمعٍ تعوّد على خرقها بذريعة "الواقعية".

ج. الفردانية والمصلحة الخاصة مقابل الصالح العام

في المجتمعات التي يطغى فيها منطق الفردانية المفرطة، تنكمش فكرة المصلحة العامة لتفسح المجال لمصالح الأفراد والفئات. وحين تُختزل المواطنة في علاقة نفعية مع الدولة، تتحول السياسة إلى مجالٍ لتوزيع المنافع لا لتحقيق العدالة. هذه النزعة الفردانية التي يعززها ضعف الانتماء الجماعي، تُضعف الشعور بالواجب الأخلاقي، وتؤسس لثقافة تقوم على المصلحة الآنية بدل الالتزام المبدئي[2]. ومن ثم يصبح الفساد السياسي النتيجة المنطقية لمجتمعٍ يبرر الأنانية ويكافئ التحايل.

2. الميكانيزمات الاجتماعية لإعادة إنتاج الفساد

تتمثل الميكانيزمات الاجتماعية لإعادة إنتاج الفساد في مجموعة من الآليات والعلاقات التي تسمح باستمرارية الممارسات الفاسدة داخل البنيةالمجتمعية رغم كل محاولات الإصلاح والمساءلة.[3] فهي تتجسد في أنماط التنشئة والقيم المتداولة، وفي شبكات الزبونية والمصالح المتبادلة التي تُطبع الحياة العامة، مما يجعل الفساد ظاهرة بنيوية تُعاد إنتاجها عبر العادات والمؤسسات والثقافة السائدة.

أ. الأسرة، المدرسة، والإعلام كوسائط للقيم المشوهة

تُعد الأسرة والمدرسة والإعلام مثلث التنشئة الاجتماعية الذي يُفترض أن يغرس في الفرد قيم الصدق والنزاهة والمسؤولية. غير أن هذه المؤسسات، في كثير من الأحيان، تتحول إلى أدواتٍ لإعادة إنتاج القيم المنحرفة[4]. فالأسرة قد تُبرر الكذب أو المحسوبية باسم "الذكاء" أو "الدهاء"، والمدرسة تُغفل التربية الأخلاقية لصالح التنافس المصلحي، والإعلام يُروّج لنجاحات سريعة مبنية على الشهرة أو المال لا على الجهد والاستحقاق. وهكذا، يتكوّن في وعي الأجيال نموذج سلوكي يرى في التحايل وسيلة مشروعة للنجاح، مما يجعل الفساد يُستبطن كقيمة ثقافية قبل أن يُمارس كفعل سياسي.

---

[1] الماوردي، مرجع سابق، ص: 98.

[2] روسو، مرجع سابق، ص: 77.

[3] أفلاطون، مرجع سابق، ص: 134.

[4] بارسونز، مرجع سابق، ص: 95.

ب. تبرير السلوكيات غير الأخلاقية باسم "الضرورة" أو "الذكاء الاجتماعي"

من أخطر مظاهر الفساد القيمي تلك اللغة التبريرية التي تُحاول شرعنة السلوك الفاسد عبر مفاهيم ملتبسة: كأن يُقال "الضرورة تُبيح"، أو "الجميع يفعل ذلك"، أو "من لم يحتل لن يعيش"[1]. هذه التبريرات، في حقيقتها، آليات دفاع جماعية تُخفي العجز عن مواجهة الذات، وتحوّل الانحراف الأخلاقي إلى "حيلة اجتماعية" يُفاخر بها البعض. حين تنتشر هذه اللغة، يصبح الإصلاح ضربًا من العبث، لأن الوعي الجماعي ذاته يُعاد تشكيله على نحوٍ يُدافع عن الفساد بدل مقاومته.

ج. الازدواجية الأخلاقية: قيم مثالية في الخطاب، وممارسات نفعية في الواقع

تُعد الازدواجية الأخلاقية من أبرز آليات إعادة إنتاج الفساد. فالمجتمع الذي يرفع في خطابه قيم العدالة والنزاهة، بينما يمارس في الواقع المحاباة والأنانية، يعيش حالة من الانفصام القيمي[2]. هذا التناقض بين القول والفعل يخلق حالة من "الاعتياد الأخلاقي" على الكذب الجماعي، حيث تُصبح القيم مجرد رموز للاستهلاك الخطابي، بينما تحكم السلوك اليومي قيم أخرى مضمَرة ومصلحية. ومن هذه الفجوة بالذات يتسرب الفساد السياسي، لأن القاعدة الاجتماعية التي تُطَبّع مع النفاق القيمي، تُنتِج بالضرورة نخبًا سياسية تتقن فنون التمويه والتبرير.

وهكذا، يمكن القول إن الفساد السياسي ليس انحرافًا فوقيًا بل هو ثمرة ثقافةٍ اجتماعية تغذيها الميكانيزمات اليومية لتطبيع اللاعدالة. فالإصلاح لا يتحقق بمجرد تغيير القوانين أو استبدال المسؤولين، بل يحتاج إلى ثورة قيمية تُعيد بناء الإنسان قبل المؤسسة، والضمير قبل النظام.

المبحث الثالث: الحركات الاحتجاجية في زمن جيل Z

يشهد العالم في العقدين الأخيرين بروز موجة جديدة من الحركات الاحتجاجية يقودها جيل وُلد في زمن الرقمنة والاتصال الفوري، يُعرف اصطلاحًا بـ جيل Z. هذا الجيل لا يشبه سابقيه في أشكال التعبير ولا في أنماط المقاومة، إذ انتقل بالفعل السياسي من الشارع إلى الفضاء الافتراضي، ومن الشعارات التقليدية إلى الرموز والصور والميمات الرقمية[3].

لم تعد السلطة تُواجه جماهير في الساحات فقط، بل تواجه وعيًا شبكيًا يتكوّن ويتمدّد بسرعة غير مسبوقة، يتحدى الخطاب الرسمي، ويُعيد طرح أسئلة الإصلاح من منظور جديد يقوم على الشفافية، والمساءلة، والحق في التعبير الفوري.

---

[1] ابن خلدون، ص: 152.

[2] كانط، **نقد العقل العلمي**. دار الفكر الطبعة الأولى، 1985، ص: 101.

[3] تشو، **السياسة الرقمية والشباب**. دار الفكر، الطبعة الأول، 2020، ص: 34.

- **الشمول الرقمي للشباب**. تقرير مؤتمر المندوبين المفوضين، نسخةدبي الامارات العربيه المتحده، أكتوبر 2018.
- **الشبكات الرقمية وديناميةالحقل الاجتماعي السياسي بالمغرب**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

1. جيل Z كظاهرة اجتماعية وثقافية

يتميّز جيل Z – وهم المولودون تقريبًا بين منتصف التسعينات وبداية الألفية الثالثة – بسمات تجعل منه فاعلاً نوعيًا في الحقل السياسي والاجتماعي. لقد نشأ هذا الجيل في عالمٍ متداخل الحضور بين الواقعي والافتراضي، بين القرب الجغرافي والانفتاح الكوني. فالهويّة عنده ليست محلية فحسب، بل شبكية، تتغذى من ثقافات متقاطعة ومن تجارب إنسانية عابرة للحدود[1].

هذا الانفتاح الرقمي جعل جيل Z أكثر حساسية تجاه قضايا الكرامة والعدالة والشفافية، وأقل تسامحًا مع الفساد والنفاق السياسي. فهو جيل يرى، يسمع، ويقارن في لحظة واحدة بين واقعه وما يجري في العالم. ومن هنا ينبع وعيه النقدي الحاد، لكن أيضًا شعوره بالإحباط من بطء التغيير، مما يدفعه إلى ابتكار أساليب جديدة للاحتجاج والتعبير[2]. فجيل Z لا يعبّر عن رفضه بالضرورة من خلال الانخراط في الأحزاب أو النقابات، بل عبر الفضاءات الرقمية التي تتيح له ممارسة السياسة بلا وسائط تقليدية، وبأسلوب أفقي، تشاركي، وساخر في الوقت ذاته.

2. من الشارع إلى الفضاء الرقمي

لقد نقل جيل Z الفعل الاحتجاجي من منطق "الشارع مقابل السلطة" إلى منطق "الشبكة مقابل النظام". فالمنصات الاجتماعية – مثل X (تويتر)، إنستغرام، وتيك توك – أصبحت أدواتٍ لتشكيل الرأي العام وتنظيم الحملات الجماعية، وأحيانًا لإحراج السلطة ومساءلتها أمام جمهورٍ عالمي.

ففي المغرب وسواه من المجتمعات العربية، شهدنا كيف تحولت الحملات الرقمية إلى قوة ضغط أخلاقية تتحدى السياسات العمومية: من حملات المقاطعة الاقتصادية، إلى المطالبة بالعدالة الاجتماعية أو البيئية، إلى الدفاع عن الحريات الفردية وحقوق المرأة. تلك الحركات، وإن بدت عفوية أو رمزية، إلا أنها تعكس تحولًا عميقًا في الوعي السياسي، حيث لم يعد المواطن ينتظر التغيير من القمة، بل يسعى لفرضه من القاعدة عبر الفضاء المفتوح.

وهكذا، أصبح الاحتجاج الشبكي شكلاً جديدًا من المواطنة الرقمية، يزاوج بين الفعل الرمزي والمطالبة الأخلاقية، ويُعيد تعريف السياسة كـ"تعبير جماعي عن الكرامة" أكثر منها صراعًا على السلطة.

3. الاحتجاج الشبكي كفلسفة جديدة للمشاركة السياسية

تُعبّر حركات جيل Z عن تحول فلسفي عميق في مفهوم المشاركة السياسية:

فهي أفقية لا هرمية، ترفض الزعامة الفردية وتؤمن بالقوة الجماعية للوعي.

---

[1] هوفمان، **الشباب والسياسة الرقمية**. الشبكة العربية للدراسات والابحاث، 2021، ص: 56.

- براون، **الشباب والثقافة الرقمي**، دار النهض، 2021، ص: 88.
- **الثقافة الرقمية وتأثيرها على الشباب**، منصة نون وشين الاجتماعية، 2024.
- **Digital culture in the middle of Youth**. Algerain Scientific Journal Platform. 2017.

[2] فيشر، **سوسيولوجيا الاحتجاجات الرقمية**. دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 2020، ص: 72.

- **الاحتجاجات المغربية: قراءة سوسيولوجية في صرخة جيل رقمي**. المجلة الرقمية، 2024.

وهي عابرة للأيديولوجيات التقليدية، إذ تنطلق من القضايا الملموسة (غلاء الأسعار، المناخ، العدالة الاجتماعية) بدل البرامج الحزبية الجافة.

وهي رمزية ولغوية في أدواتها، تعتمد السخرية والفن والموسيقى والمحتوى البصري لإيصال الرسالة.

بهذا المعنى، لا يمكن فهم جيل Z إلا باعتباره جيلًا فلسفيًا بامتياز، لأنه لا يكتفي برفض الواقع، بل يعيد مساءلة القيم التي يقوم عليها هذا الواقع: معنى العدالة، جدوى السلطة، حدود الحرية، وأخلاقية القرار السياسي.

إنه جيل يعيش في تواصلٍ دائم مع الحقيقة، لكنه في الوقت نفسه يشكّ فيها؛ جيلٌ يطالب بالإصلاح، لكنه لا يثق بآلياته القديمة. وهنا تكمن المفارقة التي تجعل احتجاجاته أكثر عمقًا رمزيًا من سابقاتها.

4. جيل Z بين المثالية الأخلاقية والبراغماتية الرقمية

رغم ما يحمله جيل Z من طاقة نقدية هائلة، فإنه يعيش توترًا بين المثالية الأخلاقية التي يدعو إليها، والبراغماتية الرقمية التي تحكم أدواته. فهو يفضح الفساد ويطالب بالشفافية، لكنه يتحرك أحيانًا في فضاءٍ يهيمن عليه منطق الشهرة السريعة و"الترند"، مما يجعل الفعل الاحتجاجي معرضًا أحيانًا للسطحية أو الزوال السريع.

ومع ذلك، تبقى قيم النزاهة والعدالة والكرامة هي المحرك الأساسي لوعيه الجمعي. فالاحتجاج بالنسبة إليه ليس تمرّدًا عبثيًا، بل بحث عن المعنى في عالمٍ يزداد اختناقًا بالمصالح والفساد. إنه يعيد للسياسة روحها الأخلاقية التي فقدتها، حين يُحوّل كل فعل رمزي إلى مرافعة أخلاقية ضد الظلم.

5. جيل Z كطاقة إصلاحية جديدة

يُمكن القول إن جيل Z لا يمثل فقط موجة احتجاج، بل نواة مشروع إصلاحي قيمي يعيد ربط السياسة بالأخلاق. فمطالبه بالشفافية والمساءلة ليست مجرد شعارات، بل دعوة لإعادة تأسيس العلاقة بين المواطن والدولة على أساس الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة. ومن خلال أدواته الرقمية، يُمارس هذا الجيل ما يمكن تسميته بـ الرقابة الأخلاقية الجماعية، حيث تتحول الكلمة والصورة إلى سلطة رمزية تفضح الفساد وتُسائل منطق القوة.

إنه جيل لا يطلب الإصلاح من فوق، بل يفرضه من تحت عبر الوعي والتواصل والنقد الدائم[1]. وبذلك، يصبح جيل Z وريثًا لمدرسة فلسفية جديدة ترى أن الإصلاح لا يتحقق إلا حين تتطابق الأخلاق مع الممارسة السياسية، وحين تصبح الكلمة الحرة هي سلطة الإصلاح الأولى.

المبحث الرابع: بين وعي جيل Z وأزمة النخب التقليدية

سيتم في هذا المبحث التطرق للمقاربة التحليلية في تحول موازين الفعل السياسي والاجتماعي في ظل صعود جيل جديد يمتلك وعياً رقمياً متقدماً ورؤية مختلفة للتغيير والمشاركة. فجيل Z لا ينخرط ضمن الأطر الكلاسيكية للنخب والمؤسسات، بل

[1] هوفمان، **مرجع سابق، ص: 115**.

يعيد تعريف مفاهيم الشرعية والتعبير والالتزام من خلال فضاءات التواصل الرقمي وثقافة المشاركة الأفقية[1]. ويُطرح من خلال هذا التحول سؤال جوهري حول قدرة النخب التقليدية على استيعاب هذا الوعي الجديد ومواكبته، أو استمرارها في إعادة إنتاج أزمتها داخل نسق لم يعد يستجيب للمنطق القديم في القيادة والتأطير.

1. مدخل نظري: في أزمة الوساطة والشرعية

يشكل مفهوم الوساطة السياسية أحد الأعمدة الأساسية في الفعل الديمقراطي الحديث، إذ تُناط بالنخب السياسية مهمة ترجمة المطالب الاجتماعية إلى قرارات عمومية. غير أنّ العقود الأخيرة كشفت عن تآكل في شرعية هذه النخب، بسبب عجزها عن مواكبة التحولات الثقافية والتكنولوجية التي أعادت تعريف الفضاء العمومي ذاته[2].

ففي الوقت الذي تواصل فيه النخب التقليدية اعتماد منطق الخطاب الهرمي القائم على التلقين والإقناع من أعلى إلى أسفل، برز جيل جديد يتبنى منطق التفاعل الأفقي، حيث تتوزع المعرفة والسلطة والتمثيل داخل شبكات مفتوحة.

إنّ هذا التباين بين منطقين — هرمي ورقمي — هو ما يؤسس اليوم لما يمكن تسميته بـ أزمة الوساطة السياسية، التي تمثل جوهر الصدام بين وعي جيل Z وبنية النخب التقليدية.

2. النخبة التقليدية: من الوصاية المعرفية إلى الانفصال الاجتماعي

عرفت النخبة السياسية والفكرية في المجتمعات العربية — والمغربية خصوصًا — تحولات عميقة في أدوارها ووظائفها. فبعد أن كانت تقوم بدور الوسيط بين السلطة والمجتمع، تحوّلت تدريجيًا إلى فاعلٍ بيروقراطي فقد كثيرًا من مصداقيته الرمزية[3]. لقد انغلقت النخب داخل فضاءات مؤسساتية مغلقة، واحتفظت بخطاب تقني أو نخبوي لا يجد صدى لدى الأجيال الصاعدة.

وفي المقابل، جاء جيل Z بخطاب مباشر، تواصلي، عابر للحدود الطبقية والإيديولوجية، مما جعل النخبة تفقد احتكارها للمعرفة والتأويل. فالتحليل السياسي لم يعد حكرًا على الأكاديميين أو الزعماء الحزبيين، بل أصبح متاحًا عبر وسائط التواصل، حيث يمارس المواطن العادي دور الناقد والمحلل والمراقب في آن واحد.

وهنا تتجسد أزمة النخبة في فقدانها لسلطة المعنى، لا لسلطة القرار فقط.

3. جيل Z كفاعل قيمي جديد

يقدّم جيل Z نفسه بوصفه فاعلاً قيميًا أكثر من كونه فاعلاً سياسيًا تقليديًا ونبرر ذلك في ما يلي:

- إنه جيل لا يُطالب بالتمثيل فحسب، بل بإعادة تعريف معايير التمثيل ذاتها، عبر خطاب أخلاقي يستند إلى قيم العدالة والكرامة والشفافية.

[1] الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي السياسي بالمغرب، مرجع سابق.

[2] **Digital culture in the middle of Youth**. Op.,cit.

[3] هوفما، مرجع سابق، ص: 95.

– فبينما تُحافظ النخب على لغةٍ تبريرية تُسوّغ الأعطاب البنيوية باسم "الواقعية السياسية"، يواجهها جيل Z بمنطق أخلاقي راديكالي يرفض التسويات القيمية، ويعتبر الإصلاح السياسي دون إصلاح أخلاقي مجرد تجميل للنظام القائم. بهذا المعنى، لا ينتمي جيل Z إلى المدرسة الأيديولوجية أو الحزبية، بل إلى ما يمكن تسميته بـ المدرسة الأخلاقية الرقمية، حيث تُصاغ القيم في فضاء تواصلي مفتوح، وتُقاس المصداقية بمدى الشفافية والالتزام لا بالموقع أو اللقب.

– إنه جيل يُعيد إلى السياسة بُعدها الأخلاقي الذي طالما نادى به الفلاسفة من أفلاطون إلى كانط، ولكن بلغة رقمية تفاعلية تتجاوز الخطابات التقليدية.

4. القطيعة المعرفية والقيمية بين الجيلين

تشكل العلاقة بين جيل Z والنخب التقليدية قطيعة معرفية وقيمية في آن واحد.

فمن حيث المعرفة، يعيش الجيل الجديد في زمن التدفق الحر للمعلومات، مما يجعله أقل خضوعًا للخطاب الموجّه وأكثر ميلاً للتحقق الذاتي والنقد. ومن حيث القيم، يتميز هذا الجيل بنزعة فردانية نقدية ترفض التبعية الرمزية وتبحث عن معنى شخصي للمشاركة والانتماء. وفي المقابل، ما زالت النخب السياسية تعتمد على أنماط الولاء القديمة (الحزب، الزعيم، الخطاب الرسمي) التي فقدت جاذبيتها في فضاء مفتوح يكرّس التعدد والاختلاف.

وهكذا، يمكن القول إن الصراع القائم ليس مجرد اختلاف أجيال، بل هو تحول إبستيمي يطال أسس الوعي السياسي ذاته، حيث يتحول المواطن من "متلقٍ" إلى "منتِج للمعنى"، ومن "موضوع للحكم" إلى "فاعل في صياغة المشروعية".

5. انعكاسات الصدام على مشروع الإصلاح

ينعكس هذا التوتر البنيوي بين جيل Z والنخب التقليدية على إمكانات الإصلاح السياسي ذاته.

فمن جهة، يقدّم الجيل الجديد طاقة نقدية هائلة ورؤية أخلاقية تتجاوز الخطابات الشعبوية والإيديولوجية، لكنه يفتقر أحيانًا إلى البنية التنظيمية الكفيلة بتحويل الوعي إلى فعل مؤسساتي.

ومن جهة أخرى، تمتلك النخب أدوات الدولة والتشريع، لكنها تعاني من عجز قيمي وفقدان للثقة، مما يجعل قراراتها فاقدة للشرعية الاجتماعية.

وبين هذين القطبين، يتعثر مشروع الإصلاح: إذ لا يمكن تحقيقه دون جسر الثقة بين الأخلاق والمؤسسات، أي بين الوعي الشبكي الطالع من القاعدة، والإرادة السياسية الصادرة من القمة.

فالرهان الحقيقي لا يكمن في إسقاط النخب، بل في تحولها الأخلاقي والمعرفي نحو نموذج أكثر تفاعلية وشفافية، يستوعب منطق الأجيال الجديدة بدل مقاومته.

6. نحو أفق جديد للإصلاح القيمي

تدل المؤشرات الراهنة على أن الإصلاح القادم لن يكون إصلاحًا تقنويًا أو دستوريا فحسب، بل إصلاحًا قيميًا في جوهره، يعيد بناء العلاقة بين المواطن والدولة على أساس أخلاقي جديد. إنّ جيل Z، بوعيه الرقمي وجرأته النقدية، لا يسعى إلى

القطيعة مع المؤسسات، بل إلى تحريرها من الجمود القيمي، وفي هذا المعنى، يمكن اعتباره حاملًا لمشروع تجديد أخلاقي للسياسة، يربط الإصلاح بالضمير الجمعي لا بالمراسيم الرسمية.

ولذلك، فإن مستقبل الإصلاح السياسي يتوقف على قدرة الفاعلين العموميين على الإنصات لهذا الجيل، لا باعتباره تهديدًا، بل كمصدر لشرعية جديدة تُعيد تعريف مفهوم المواطنة في زمن الشفافية والمساءلة الدائمة.

خاتمة عامة:

لقد أظهر تحليلنا لمسار الإصلاح السياسي والمجتمعي أنّ أزمة السياسة ليست في بنيتها القانونية أو المؤسسية فحسب، بل في عمقها القيمي والأخلاقي. فالإصلاح لا يتحقق بمجرد تعديل القوانين أو تغيير الوجوه السياسية، بل من خلال إعادة بناء الضمير الجمعي الذي يُنتج الممارسة السياسية ذاتها.

ومن خلال تتبعنا للفصول السابقة، اتضح أنّ الفساد السياسي ما هو إلا انعكاس مباشر لانهيار القيم الأخلاقية داخل المجتمع، بدءًا من الأسرة والمدرسة والإعلام، وصولًا إلى مؤسسات القرار. فحين تُختزل المواطنة في المصلحة، وتُختزل المشاركة في المقابل المادي أو الزبوني، تصبح السياسة مجرد مرآةٍ لتدهور الوعي الأخلاقي.

لكن التحول الأعمق الذي يشهده الحقل السياسي في العقود الأخيرة هو بروز جيل Z بوصفه فاعلًا اجتماعيًا جديدًا، يحمل رؤى وأدوات مختلفة عن الأجيال السابقة.

جيلٌ يعيش في فضاء رقمي مفتوح، يرفض الوصاية الإيديولوجية، ويطالب بالكرامة والشفافية والصدق في الخطاب العمومي.

إنه جيل لا يطالب فقط بإصلاح النظام، بل بإصلاح العلاقة بين الدولة والمواطن، بين الأخلاق والسياسة، بين القول والفعل.

أولًا: في الدلالات الفلسفية للتحول

يمثل وعي جيل Z تحولًا إبستيميًا في فهم السياسة ذاتها؛ فقد انتقل من تصورها كسلطة فوقية إلى اعتبارها ممارسة يومية للكرامة والمسؤولية والشفافية.

فهو جيل يعيد تعريف الإصلاح من منطق "الإصلاح من فوق" إلى منطق "الإصلاح بالمشاركة"، مؤمن بأن السياسة تبدأ من الذات، من التربية على النزاهة، ومن نقد الذات قبل نقد الآخر.

هذا التحول يعيدنا إلى الفكرة المركزية التي شكلت نواة هذا البحث:

لا يمكن أن يتحقق إصلاح سياسي حقيقي دون إصلاح قيمي شامل، لأن السلطة لا يمكن أن تكون فاضلة في مجتمع يقبل بالرشوة أو يبرر الفساد كحيلة اجتماعية.

ثانيًا: في ملامح الحركات الاحتجاجية الجديدة

تتميز الموجة الجديدة من الحركات الاحتجاجية، التي يقودها جيل Z، بعدة خصائص تجعلها تختلف جوهريًا عن الأنماط التقليدية للاحتجاج:

اللامركزية والافقية: غياب القيادة الهرمية مقابل تنظيم شبكي مفتوح يعتمد على التنسيق الرقمي.

الرمزية الأخلاقية: تركيز الخطاب على قيم الكرامة والعدالة والمحاسبة بدل الشعارات الإيديولوجية.

السرعة والتأثير الإعلامي: قدرة عالية على تحويل حدث محلي إلى قضية وطنية أو عالمية في لحظات.

الوعي بالوسائط: توظيف ذكي لوسائل التواصل كأداة للمساءلة والمراقبة الاجتماعية.

رفض الزبونية الحزبية: النفور من الانتماءات الضيقة لصالح قضايا إنسانية ومواطِنية شاملة.

وهذا يعني أن جيل Z لا يثور من أجل "العيش فقط"، بل من أجل "العيش بكرامة"، وهي نقلة نوعية من المطالب المادية إلى المطالب القيمية والرمزية.

ثالثًا: التحدي المؤسسي – من منطق الردع إلى منطق الإصغاء

أمام هذا الواقع، تبدو المؤسسات السياسية والإدارية مطالبة بإعادة النظر في أسلوب تعاملها مع الحركات الشبابية.

فالردع، والإنكار، والتأطير الفوقي لم تعد مجدية، لأنها تتناقض مع وعيٍ متطور يؤمن بالحوار والمساءلة.

ومن ثمّ، ينبغي على الدولة ومؤسساتها أن تنتقل من منطق السيطرة إلى منطق الثقة، ومن ثقافة التبرير إلى ثقافة التواصل.

رابعًا: مقترحات وحلول مؤسساتية للتعامل مع جيل Z

1. تجديد قنوات المشاركة السياسية

خلق فضاءات تشاركية حقيقية للشباب (مجالس شبابية، منتديات رقمية مؤسَّسة).

تمكينهم من المساهمة في صياغة السياسات العمومية عبر آليات استشارية واضحة.

مراجعة الإطار القانوني للأحزاب ليفتح باب الانخراط أمام الفاعلين الجدد دون وصاية فكرية.

2. إصلاح المنظومة التعليمية والقيمية

إدماج التربية على القيم الديمقراطية والنزاهة في المناهج منذ التعليم الابتدائي.

تشجيع النقاش الحر والتفكير النقدي بدل التلقين، حتى يتكون وعيٌ سياسي مبكر.

دعم مبادرات المجتمع المدني التي تشتغل على ثقافة المواطنة والشفافية.

3. تحويل الإعلام إلى شريك تربوي في الإصلاح

الحد من الخطاب التبريري أو الشعبوي، واعتماد مقاربات تحليلية تربط بين الفساد والسلوك الاجتماعي.

دعم الإنتاجات الإعلامية التي تبرز قصص النزاهة والنجاح الأخلاقي كنماذج مضادة للفساد.

4. تعزيز الثقة المؤسسية

نشر البيانات العمومية والمالية بانتظام، واعتماد مبدأ الحق في الوصول إلى المعلومة فعليًا.

إشراك الشباب في مراقبة المشاريع العمومية عبر منصات رقمية شفافة.

تبني مقاربة "الحكامة الأخلاقية" في تسيير المرافق العمومية.

5. الإنصات للحركات الشبابية بدل مواجهتها

إنشاء مراصد شبابية مستقلة لتحليل مطالب الاحتجاج وفهم دلالاتها الرمزية والاجتماعية.

إدماج ممثلين عن الجيل الجديد في المجالس الاستشارية الوطنية والمحلية.

اعتماد الحوار المؤسساتي الدائم بدل الانتظار إلى لحظة الانفجار الاجتماعي.

خامسًا: نحو أفق للإصلاح القيمي والسياسي

إنّ تحقيق الإصلاح في ظل التحولات الجيلية الجديدة يقتضي الاعتراف بأن السياسة المستقبلية ستكون سياسة الوعي لا الولاء، وأنّ الشرعية ستقاس بمدى الصدق والشفافية، لا بالشعارات.

جيل Z ليس خصمًا للمؤسسات، بل مرآةٌ تكشف ضعفها القيمي، وفرصةٌ لتجديدها من الداخل.

إنّ الرهان الأكبر اليوم يتمثل في التحول من دولة تُدار بالمراسيم إلى دولة تُبنى بالضمير الجمعي، حيث تتكامل الأخلاق مع القانون، ويصبح الإصلاح السياسي امتدادًا للإصلاح الاجتماعي.

فحين يُستعاد الوعي القيمي، تُستعاد معه الثقة، وحين تستعاد الثقة، يصبح الإصلاح ممكنًا لا كشعارٍ سياسي، بل كممارسة يومية في حياة المجتمع.

لائحة المراجع

1. أرسطو، السياسة .الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،.1979
2. أفلاطون، الجمهورية .دار التنوير، بيروت،.1981
3. الأيوبي، نزيه، تضخم الدولة العربية :السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط .مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.1996
4. ابن خلدون، المقدمة .دار الفكر، بيروت،.2004
5. باومان، زيغمونت، الحداثة السائلة .الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،.2012
6. بورديو، بيير، الهيمنة الذكورية .المنظمة العربية للترجمة، بيروت،.2013
7. بورديو، بيير، رأس المال الرمزي .المنظمة العربية للترجمة، بيروت،.2012
8. بلقزيز، عبد الإله، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر .مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.2002
9. بيك، أولريش، مجتمع المخاطر .دار سوركامب(Suhrkamp) ،.1986
10. بيتر دالغرين، الإعلام والمواطنة :الديمقراطية في عصر الاتصال .عالم المعرفة، الكويت،.2017
11. بيير روزنفالون، مجتمع الأفراد .دار الساقي، بيروت،.2021
12. تاجي، مانويل كاستلز، شبكات الغضب والأمل :الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت .المنظمة العربية للترجمة، بيروت،.2015
13. تايلور، تشارلز، أخلاقيات الأصالة .جامعة هارفارد،.1991
14. تورين، ألان، نقد الحداثة .دار بلاكويل(Blackwell) ،.1995
15. جابري، مُحَمَّد عابد، الخطاب العربي المعاصر .مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.1998
16. جرامشي، أنطونيو، دفاتر السجن .دار الفارابي، بيروت،.2002
17. دوركايم، إميل، الأشكال الأولية للحياة الدينية .دار الحوار، اللاذقية،.2007
18. روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي .دار المعارف، القاهرة،.1983
19. روزنفالون، بيير، ضد الديمقراطية :السياسة في زمن انعدام الثقة .دار سوي(Seuil) ،.2006
20. ريكور، بول، الذات عينها كآخر .دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،.2005
21. سموئيل هنتنغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة .دار سعاد الصباح، الكويت،.1992
22. عبد الرحمن، طه، روح الدين :من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية .المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2012.
23. عبد الرازق، علي، الإسلام وأصول الحكم .مطبعة مصر، القاهرة،.1925

24. العروي، عبد الله، مفهوم الدولة .المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،.1992
25. الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين .دار المعرفة، بيروت،.1992
26. القرضاوي، يوسف، الإصلاح في المجتمع المسلم .دار الشروق، القاهرة،.1995
27. الكواري، علي، إشكالية الإصلاح في الوطن العربي .مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.2005
28. المسعودي، حبيب، القيم في علم الاجتماع السياسي .دار الفكر العربي، القاهرة،.2014
29. الماوردي، علي بن مُحَمَّد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية .دار الكتب العلمية، بيروت،.1996
30. باومان، زيغمونت، الحداثة السائلة .الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،.2012
31. بوتنام، روبرت، صنع الديمقراطية تعمل :التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة .دار جداول، بيروت،.2011
32. فوكو، ميشيل، المراقبة والمعاقبة :ولادة السجن .دار توبقال، الدار البيضاء،.2001
33. فوكوياما، فرانسيس، أصول النظام السياسي :من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية .دار التنوير، بيروت،.2014
34. فيبر، ماكس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية .دار التنوير، بيروت،.1987
35. فريدمان، توماس، العالم مسطح .دار الشروق، القاهرة،.2006
36. كاستلز، مانويل، شبكات الغضب والأمل :الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت .المنظمة العربية للترجمة، بيروت،.2015
37. كانط، إيمانويل، أسس ميتافيزيقا الأخلاق .دار التنوير، بيروت،.1986
38. ليبوفتسكي، جيل، عصر الفراغ :الفردانية المعاصرة وتحولات ما بعد الحداثة .دار توبقال، الدار البيضاء، 2000.
39. هابرماس، يورغن، التحول البنيوي في الفضاء العمومي .معهد،.1989
40. هارت، مايكل وأنطونيو نغري، الإمبراطورية .دار الفارابي، بيروت،.2013
41. هنري، ريمون، مراحل الفكر السوسيولوجي .دار المعارف، القاهرة،.1986
42. هنتنغتون، صموئيل، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة .دار سعاد الصباح، الكويت،.1992
43. إلياس، نوربرت، عملية الحضارة .دار الجمل، بيروت،2010
44. Beck, U. (1986). Risikogesellschaft: Auf dem Weg in eine andere Moderne. Suhrkamp.
45. Taylor, C. (1991). The Ethics of Authenticity. Harvard University Press.

46. Habermas, J. (1989). The Structural Transformation of the Public Sphere. MIT Press.

47. Touraine, A. (1995). Critique of Modernity. Blackwell.

48. Crouch, C. (2004). Post-Democracy. Polity Press.

49. Rosanvallon, P. (2006). La contre-démocratie: La politique à l'âge de la défiance. Seuil.